في آخر الكلم اي جعل الاعراب الذي هو كالاصل حالا في الآخر او جعل مطلقا الاعراب في الآخر تحقيقا للحال
في المحل كما في الاعراب بالحرف او جعل او جعل في جانب الآخر لا يقال على تقدير الاول لم يعلم
موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل
بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخير الاصل قوله والاعراب على صيغة اي صفة بحسب
ومكلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات للمدلول وجعلها الشيخ الرضي صفات
للدال وبهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف ف
قوله فالانسب ان يكون الدال بعضها متأخرا عن الدال عليه فان قيل ان الحركات الاعرابية
مع الآخر ذكر وفي الاعرابية انفى الاول الآخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه ولا يجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتأخر الذاتي لا الزماني ولا شك
في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لا يلزم لها انما وضعت بل يجاب
بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح
به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده
بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها فرط اتصالها به
يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان
المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما هو الحرف الاخير فالتأخر عن الاكثر
في حكم التأخر عن الكل قوله لغة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر ضمة
ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقفه وجدر
ان

٢٣

وجدران قوله هذه الاسماء لغة اعلم ان الحركات اللغوية تسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كحركة فعل الحكم اذا
اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية
ولا تختص بها بل بعضها يستعمل للحرف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم
من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي
لحصول الاولى بضم الشفتين وبتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم
وبتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي قمته فيحكي اياه وحصول الثالثة
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل
ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون
بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله علم فلذا بالقرينة كقولك بالضمة رفعا الخ
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا كوصف يستدعي الرفع لكن
قد تخلف عنه بتعلقه المشبهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو كقف وكقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يشبههما بطريق الاستعارة بعيد
لا يجاب عليه لزم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة اراد
الحقيقة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيهه

Copyright @ King Saud University